# المسألة الارمنية في الدولة العثمانية

## وحادثة احتلال البنك العثماني

## (١٨٩٦م/ ١٣١٤هـ)


ملخص البحث:

تتناول هذه الدراسة العلاقات الارمنية العثمانية في نهاية القرن التاسع عشر الميلادي، وتُركز على احتلال جماعة من حزب الطاشناق الأرمني للبنك العثماني بالأستانة في ٢٦ أغسطس ١٨٩٦م /١٣١٤هـ. وترصد الدراسة، بصورة عامة، الوضع المميز للأرمن سياسياً وإدارياً واقتصادياً وثقافياً واجتماعياً بالمقارنة مع الطوائف غير الإسلامية في الدولة العثمانية.

ولكن منذ بداية القرن التاسع عشر الميلادي تنامي الشعور القومي الأرمني نتيجة لأفكار الثورة الفرنسية ودخول الصحافة والطباعة والتعليم ونشاطات البعثات التنصيريه في الدولة العثمانية. بيد أن تنامي الهوية القومية الأرمنية قوبل باستحالة تحقيق الدولة العثمانية لآمال وطموحات الأرمن فيما يتعلق بالاستقلال أو حتى الحكم الذاتي شأن شعوب البلقان في خط متوازٍ مع تذبذب الموقف الدولي إزاء القضية الأرمنية منذ تدويلها في المادة ٦١ من معاهدة برلين ١٨٧٨م/١٢٩٥هـ. أضف إلى ذلك، انقسام الأرمن دينياً وسياسياً وفكرياً.

وبفشل حل القضية سياسياً ودبلوماسياً، انتهج الأرمن الأساليب العنيفة التي قابلتها الدولة العثمانية بالمثل. وكان احتلال البنك العثماني، وردود أفعاله، حلقة من حلقات هذا العنف. وأراد الأرمن من وراء احتلال البنك الإضرار بالمصالح الأوربية، إذ أن البنك العثماني كان الآلية التي تُمارس من خلالها البلاد الأوربية مصالحها في الدولة العثمانية. ولذا، اعتقد الأرمن بأن تهديد هذه المصالح ربما يدفع أوربا إلى ممارسة ضغط على الباب العالي لحل القضية الارمنية.

وبفشل عملية احتلال البنك العثماني، تزايدت خسارة الأرمن وتوترت علاقاتهم أكثر فأكثر مع السلطات العثمانية. أتاحت هذه الحادثة مزيداً من فرص تزايد التدخلات الأجنبية في الشؤون الداخلية للدولة بحجة حماية الأرمن. علاوة على ذلك، تصيد اليهود فرصة توتر العلاقات الأرمنية العثمانية لتحقيق مآربهم الصهيونية في فلسطين.